وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية الأساسية
قسم التاريخ

محاضرات في تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩١٤ – ١٩٦٨

أ.د. قحطان حميد كاظم العنبكي

المحاضرة الرابعة والاربعون

الاحداث الداخلية وموقف الحكومة منها ١٩٥٩-١٩٦٣[١]

أولاً: موقف الحكومة من اضطراب الأمن في كركوك في تموز ١٩٥٩

لم يمضِ سوى يوم واحد على التشكيلة الوزارية الجديدة التي ألفها رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم يوم ١٣ تموز ١٩٥٩ والتي أبقت وزير الداخلية(احمد محمد يحيى)[٢] في منصبه حتى وقعت أحداث دامية في كركوك في احتفالات الذكرى الأولى للثورة مساء يوم ١٤ تموز ١٩٥٩ راح ضحيتها العشرات،واستغلتها الحكومة لشن حملة واسعة النطاق ضد الشيوعيين بعد إصدار الأوامر لها من رئيس الوزراء نفسه،الذي حاول تقليم أظافر

---

(١). للمزيد عن موقف الحكومة العراقية من الاحداث الداخلية في العراق للمدة من ١٤ تموز ١٩٥٩ الى ٨ شباط ١٩٦٣،ينظر: قحطان حميد كاظم العنبكي،وزارة الداخلية العراقية وأحداث البلاد السياسية الموقف والاجراءات ١٤ تموز ١٩٥٩–٨ شباط ١٩٦٣،مجلة الأستاذ،العدد(٢٠٨)،٢٠١٤؛قحطان حميد كاظم العنبكي،تاريخ وزارة الداخلية العراقية ١٤ تموز ١٩٥٨–٨ شباط ١٩٦٣،مطابع جامعة ديالى،(ديالى،٢٠١٤).

(٢). احمد محمد يحيى: من مواليد عام ١٩١٦ الموصل ، عمل مرافقاً للملك فيصل الثاني،عين سفيراً للعراق في جدة إلا أنه قبل أن يلتحق بوظيفته اختير لشغل منصب وزير الداخلية.ينظر: باقر أمين الورد، المصدر السابق، ص١٠٤؛محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق،ص٣٩٨.

الشيوعيين والمنظمات الشعبية[٣]التي يسيطرون عليها،وتطهير المراكز العليا في الدولة منهم وتعرض بعض أعضاء هذه المنظمات(الشعبية)للملاحقة والسجن والاعتقال من دوائر الشرطة والأمن[٤].

أدركت الحكومة خطورة الأوضاع في كركوك لاسيّما بعد أن نبهتها وزارة الداخلية في تقاريرها الأمنية إلى تردي الأوضاع في المدينة وتشنج العلاقة بين الأكراد والتركمان،وشخصت هذه التقارير أسباب الاضطراب بأنه نتيجة الإشاعات التي تثير الكراهية والتفرقة بين أبناء اللواء،وأن الجهات التي تقف وراءها هي القنصلية البريطانية ومركز الاستعلامات الأمريكي فضلاً عن الشيوعيين. [٥]ويبدو أنّ السياسة الاستعمارية بتفرقة الشعب الواحد إلى قوميات وطوائف ومكونات شتى وتغذية المتطرفين من كل الجهات ودفعهم من حيث يشعرون أو لا يشعرون لإثارة القلاقل والاضطرابات كانت حاضرة في كركوك،والباحث يؤيد وجهات نظر وزارة الداخلية بخصوص وجود أيادي خارجية فضلاً عن الأيادي الداخلية وقفت وراء أحداث كركوك المذكورة.

وذهبت تقارير الدوائر الأمنية إلى أبعد من ذلك عندما أشارت إلى وجود دور سلبي من بعض دول الجوار أسهم في أحداث كركوك، كأعضاء من حزب تودة الإيراني(الحزب الشيوعي الإيراني) ،كذلك كان الدور التركي في تحريض التركمان على حكومة عبد الكريم قاسم فكانت الصحف التركية مثل(حريت)و(دنيا)تصل إلى كركوك وتحرض التركمان

---

(٣). تألفت هذه اللجان من الحزب الشيوعي لمراقبة موظفي الدولة في مقرات الوزارات والدوائر المختلفة وفي الوحدات العسكرية،وتكونت تلك اللجان من العمال وصغار الموظفين والمستخدمين وبعض طلبة الكليات والمعاهد.وللمزيد عن أعمال هذه اللجان ينظر: حنا بطاطو،العراق.الشيوعيون والبعثيون..، ص ص،٢٠٢-٢٠٣.

(٤).نوري عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ط١،بيت الحكمة، ج٣،(بغداد، ٢٠٠١)،ص ص،٥-٦.

(٥).المصدر نفسه،ص ص،٢٠-٢١.

للمطالبة بحقوقهم القومية بحسب ما كانت تسميه تلك الصحف. [٦]وهذا يدل على التدخل الإقليمي بالشأن الداخلي العراقي منذ عقود عدة وحتى يومنا هذا...وما أشبه اليوم بالبارحة؟!.

وعلى الرغم من توجيه أصابع الاتهام إلى عناصر المقاومة الشعبية في المشاركة في هذه الأحداث،لكن حنا بطاطو يرى أنَّ تلك الأحداث لم تكن مدبرة من زعمائهم،وعزى تلك الأحداث جزئياً إلى طبيعة تلك الحقبة الزمنية،من أفعال القسوة المفرطة التي كانت شائعة في لحظات عدم الاستقرار الاجتماعي،ويضع اللوم على عاتق بعض((**الأكراد المتزمتين**))ذوي الميول المختلفة،وما يؤكد ذلك أن كل القتلى الذين أفيد عن مقتلهم رسمياً وعددهم (٣١) باستثناء (٣) منهم،وكل الجرحى ألـ (٣٠) باستثناء(٦)منهم كانوا من التركمان، وأن كل ألـ (٢٨)المدانين بأعمال القتل والتخريب باستثناء(٤)منهم كانوا أكراداً. [٧] كما أن العديد من الحالات كانت بسبب دوافع الاعتداء الشخصي وربما الحسد الشخصي،فضلاً عن تحقيق أهداف(كردية)تحت غطاء الشيوعية،ويبقى القول الذي لا لبس فيه هو أن للشيوعيين دور واضح في انفجار الأحداث[٨].

وسعياً من الحكومة لمعالجة الآثار الإنسانية والاجتماعية لحوادث كركوك، وافقت على تشكيل لجنة لإغاثة المنكوبين في الأول من آب ١٩٥٩ لجمع مبلغ مئة ألف دينار لتوزيعها على المتضررين في الأحداث الأخيرة،كما تسلمت الحكومة صكاً بمبلغ خمسة آلاف دينار من إعفاءات شؤون الإقامة لمتضرري حوادث كركوك لتوزيعها بين المتضررين في المدينة. [٩]

---

(٦). ينظر نص الكتب الصادرة من مديرية الشرطة العامة ومديرية أمن كركوك في : عبد الفتاح علي يحيى،المصدر السابق،ص١٨٢.

(٧). اعدموا في ٢٢ حزيران ١٩٦٣بعد انقلاب ٨ شباط ونهاية حكم عبد الكريم قاسم.

(٨). حنا بطاطو،المصدر السابق ،ص ص،٢٢٣-٢٢٤.

(٩). ينظر كتاب مديرية شرطة لواء كركوك المرقم ٤٩٧ في ١٥ تموز ١٩٥٩ والموجه إلى متصرفية اللواء وكتاب مديرية أمن كركوك رقم ٦٤٣٣ والموجه إلى مدير الأمن العام والمنشورين في:المصدر نفسه،ص٢٢٣.

ضيقت وزارة الداخلية الخناق على الشيوعيين لاسيّما بعد التصريحات التي أطلقها رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وتفسير الصحافة لما عناه بـ **((الفوضويين))**هم الشيوعيون، فاستندت الدوائر الأمنية على هذه التصريحات لشن حملة عنيفة ضد الشيوعيين وراحت تطاردهم وتزجهم في السجون.[١٠] وقدم كل أي شخص يُشك بانتمائه للحزب الشيوعي أمام المحكمة العرفية [١١].وأيد مدير الأمن العام عبد المجيد جليل[١٢]حملة رئيس الوزراء بتطهير وسائل الإعلام من الشيوعيين لاسيّما دار الإذاعة والتلفزيون[١٣].

ويذكر بهاء الدين نوري– أحد قياديي الحزب الشيوعي العراقي– بأن السلطات الحكومية كانت منحازة – بعد هذه المدة– إلى القوميين والبعثيين لاسيّما وأن عناصر كثيرة من أجهزة الحكم الموروثة من العهد الملكي والمتربية بروح العداء للشيوعية فدعمت **((نشاطهم في الإرهاب والاغتيالات))**واتخذت السلطة الحاكمة من**((أجهزة الشرطة أداة**

---

(١٠).خليل إبراهيم حسين الزوبعي،العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨-١٩٥٩، ط١،بيت الحكمة، ج٤، (بغداد، ٢٠٠٠)، ص١١٣.

(١١). تأسست المحاكم العرفية في معظم الألوية العراقية بعد إعلان الأحكام العرفية في العراق منذ الأيام الأولى للثورة وعطلت القوانين التي كان يعمل بها قبل ذلك،ولم تكن الأحكام العرفية وليدة العهد الجمهوري بل سبق وأن فرضت كثيراً في العهد الملكي وللمزيد عن الموضوع ،ينظر:يعرب عبد الرزاق عبد الدراجي،الأحكام العرفية في العراق ظروفها التاريخية وآثارها السياسية١٩٢٤-١٩٥٧،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية،جامعة القادسية،٢٠٠٩،ص ص،١٤-١٢٢؛عبد الرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية، الدار العربية للموسوعات ،المجلد الثالث،ط١، (بيروت، ١٩٨٦)، ص١٢١.

(١٢). ،ولد في عام ١٩١٥، من كبار ضباط الجيش العراقي، كان تربطه صلات صداقة وزمالة طيبة برئيس الوزراء عبد الكريم قاسم منذ عام ١٩٤٨،كان مطيعاً ومواليا لعبد الكريم قاسم لذلك استمر بشغل هذا المنصب حتى نهاية حكم عبد الكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣.وللمزيد من التفصيلات عن سيرته الوظيفية ونشاطه السياسي والأمني، ينظر: الجمهورية العراقية،وزارة الداخلية،جدول كبار موظفي الجمهورية العراقية لعام ١٩٦١،مطبعة الإدارة المحلية، (بغداد،١٩٦١)، ص١٤؛ قحطان حميد كاظم العنبكي، وزارة الداخلية– دراسة في تطور منظوماتها الإدارية وواجهات عملها الخدمي ١٩٥٨-١٩٦٣، مجلة كلية التربية،جامعة واسط،العدد(٤)،٢٠٠٨،ص١٧٢،ص١٩٠؛محمد حديد، المصدر السابق، ص ٣٥١ .

(١٣). حسن العلوي،عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين ،(لندن،١٩٨٣)،ص٤٦.

حمايـة وتشـجيع للمعتـدي وملاحقـة للمعتـدى عليه.وقـد حـدث عشـرات المـرات أن اعتقـل المعتـدى علـيهم أو المعرضـون للاعتـداءات فيمـا كـان يتـرك الجنـاة والمعتـدون دون أي ملاحقـة)). [١٤]وفـي الواقـع أن هذا الرأي كـان قريبـاً مـن الصـحة لاسيّما بعد ازديـاد مخـاوف عبـد الكـريم قاسـم مـن انتشـار نفـوذ الحـزب الشـيوعي فـي العراق،وسـيطرته علـى الشـارع وضلوعه بأحداث ما بعد حركة الشواف ثم أحداث كركوك في تموز ١٩٥٩،مما جعله يعيد النظر في موقفه من القوميين والحد من نشاط الشيوعيين.

كما تشددت وزارة الداخلية تجاه الصحف الموالية للشيوعيين مثل جريدة البلاد ، مما اضطر الجريدة للإذعان إلى توجهات الحكومة بعد أن أغلقت لمدة مناسبة،ثم سمح لها بالصدور ولكن وفق نهج يرضي السلطات الحكومية،وأطلق سراح أصحابها من التوقيف[١٥].

قلصت الدوائر الأمنية وبالتعاون مع الجيش دور المقاومة الشعبية ولجان الدفاع عن الجمهورية والاتحادات والنقابات التي معظمها كانت تحت سيطرة الشيوعيين، فمنعت القوات الشعبية من ارتداء الملابس التي تشير إليها وأغلقت لجان الدفاع عن الجمهورية وفروع اتحاد الشبيبة الديمقراطي والاتحاد العام لنقابات العمال بدعوى عدم حصولها على إجازات رسمية لممارسة أعمالها ونشاطاتها [١٦].

ومما يسجل على تلك الفترة، انتشار ظاهرة الاغتيالات في مدينة الموصل بعد حوادث كركوك في ١٤تموز١٩٥٩،وأغلب الذين تعرضوا للقتل هم من العناصر الديمقراطية أو اليسارية أو الذين كان لهم دور في المحاكمات الشعبية لتصفية المؤيدين لحركة الشواف الذين كان غالبيتهم من القوميين والإسلاميين، ويذكر محمد حديد بأن عدد الذين قتلوا نحو(٤٠٠)شخص[١٧].

---

(١٤). بهاء الدين نوري،مذكرات بهاء الدين نوري، ط١،دار الحكمة،(لندن،٢٠٠١)،ص٢٥٣.

(١٥).خليل إبراهيم حسين،موسوعة ١٤ تموز،ج٢،(بغداد،١٩٨٩)،هامش ص٢١١.

(١٦). جريدة الحرية،العدد(١٤٣٢)في ٤ آب ١٩٥٩.

(١٧). محمد حديد،المصدر السابق ،ص٣٧٦.

ويشير محمد حديد أيضاً إلى أن أحد منفذي عملية الاغتيالات هو من العناصر المنتمية لحزب البعث آنذاك(طه الجزراوي)وكان إذ ذاك يعمل في فرع مصرف الرافدين في الموصل والذي أصبح فيما بعد قيادياً في حزب البعث[١٨]. ومعنى هذا أن البعثيين والقوميين والإسلاميين هم من نفذ حملة الاغتيالات ضد مناوئيهم في الانتماءات والفكر.

بدأ رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم يغير رأيه لاسيّما بعد أحداث الموصل وتزعزع ثقته بالمؤسسة العسكرية ولاسيّما جهاز الاستخبارات مما جعل وزير خارجية العراق هاشم جواد[١٩]في ٢٦ آب١٩٥٩في حوار مع السفير البريطاني في بغداد بأن يقول:**((من الأمور المهمة بشكل خاص أنّ الشرطة بدلاً من الجيش هي التي ينبغي أن تكون مسؤولة بشكل أساسي عن الأمن الداخلي وذلك لأن الشرطة قد استعادت مرة أخرى الصلاحيات الخاصة بها))** [٢٠].

تنبهت وزارة الداخلية عن التبعات التي قد تنتج عن إعدام العميد الركن ناظم الطبقجلي[٢١]والمقدم رفعت الحاج سري وزملائهم بعد إدانتهم من المحكمة العسكرية العليا

([١٨]). المصدر نفسه،ص ص،٣٧٦-٣٧٧.

([١٩]). هاشم جواد: ولد في بغداد عام ١٩١١،والده كان يعمل معلماً ،عين في وزارة الخارجية عام ١٩٣٤ مشاركاً للوفد العراقي لدى عصبة الامم في جنيف ،كان مقرباً من الحزب الوطني الديمقراطي،عمل ممثلاً للعراق في الأمم المتحدة بدرجة وزير مفوض ثم نقل إلى وزارة الخارجية في بداية عام ١٩٥٨ بمنصب مدير عام ،ثم وزيراً للخارجية منذ ٧ شباط ١٩٥٩عندما استقال عبد الجبار الجومرد من وزارة الخارجية واستمر في شغل منصبه هذا حتى ٩ شباط ١٩٦٣،نشر العديد من البحوث والكتب منها كتابه "مقدمة في كيان العراق الاجتماعي"وللمزيد عن نشاطه الفكري والسياسي ، ينظر:حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين..،ج٢،ص٢٤١؛ حنا بطاطو،العراق الشيوعيون والبعثيون..، الكتاب الثالث،ص١٢٥،ص١٥٤.

([٢٠]). خليل إبراهيم حسين الزوبعي،العراق في الوثائق البريطانية.. ،ج٤،ص ص، ١٧٥-١٨٦.

([٢١]).ناظم الطبقجلي: ولد في بغداد عام ١٩١٣،من أسرة بغدادية مشهود لها بالعلم والأدب،كان والده كامل الطبقجلي من فئة الملاكين الوسطى،وأسس جريدة(بين النهرين)التي ظهرت أيام الحكم العثماني للعراق،من المتحمسين للتيار القومي الممتزج بالقيم الإسلامية،تدرج في رتبه العسكرية حتى وصل إلى رتبة زعيم ركن وشغل منصب قائد الفرقة الثانية في لواء كركوك واعفي من منصبه في ١٤ اذار ١٩٥٩ بعد اتهامه بالاشتراك بأحداث حركة الموصل في ٨ =

بالاشتراك في حركة الشواف في آذار ١٩٥٩،فقد تعاملت الشرطة بحكمة مع التظاهرات التي قامت احتجاجاً على تنفيذ حكم الإعدام بالمذكورين لاسيّما التي شهدتها بغداد صباح يوم ٢٠ أيلول١٩٥٩وبعد أن وجدت الشرطة نفسها عاجزة عن تفريق التظاهرات لاسيّما بعد اتساعها وتطورها طلبت تدخل الجيش الذي استخدم المدرعات في الشوارع المؤدية إلى باب المعظم حيث اتجاه تظاهرة الأعظمية،ومرت هذه الأحداث دون وقوع خسائر بشرية بين القوات الأمنية والمتظاهرين[٢٢].

ثانياً: محاولة اغتيال رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في٧ تشرين الأول ١٩٥٩

شددت وزارة الداخلية لاسيّما دوائر الشرطة والأمن والإدارات المحلية في الألوية (المحافظات)بعد حادثة محاولة اغتيال رئيس الوزراء في ٧ تشرين الأول١٩٥٩ أوامر منع قيام أية تظاهرة أو اجتماع في مختلف مناطق العراق،وذلك بعد أن أصدر الحاكم العسكري العام(احمد صالح العبدي)البيان رقم(١٢٠)وقرر فيه قيام الجهات الأمنية بما فيها الجيش منع التجوال والتظاهرات والتجمعات التي قد تخل بالأمن وجعله – أي منع التجوال– من الساعة الخامسة مساءً وحتى الخامسة صباحاً[٢٣]، وفي ١١ تشرين الأول قلص منع التجوال وجعله من الساعة العاشرة مساءً إلى الساعة الخامسة صباحاً [٢٤].

تمكنت الشرطة من معرفة الجهات التي وقفت وراء الحادثة بعد أن أطلق البعض الاتهامات للشيوعيين بادئ الأمر،فمن خلال الجثة التي وجدت بمكان الحادث لأحد منفذي العملية وهو عبد الوهاب الغريري اهتدت الشرطة إلى أن المنفذ للعملية هم عناصر من

=آذار واعدم في ٢٠ ايلول ١٩٥٩ مع مجموعة من زملائه المساهمين أو المتهمين بالاشتراك بحركة الموصل. ينظر:احمد كاظم محسن البياتي، ناظم الطبقجلي ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٥٩،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية – الجامعة المستنصرية،١٩٩٨؛ جاسم مخلص المحامي،مذكرات الطبقجلي وذكريات جاسم مخلص المحامي، ط٢،مطبعة الزمان، (بغداد،١٩٨٥).

(٢٢). جاسم مخلص المحامي،المصدر السابق ،ص٢٧٧.

(٢٣). جريدة اتحاد الشعب،العدد(٢١٨)في ٨ تشرين الاول ١٩٥٩.

(٢٤). المصدر نفسه،العدد(٢٢٢)في ١٢ تشرين الاول ١٩٥٩.

حزب البعث العربي الاشتراكي،وألقت الشرطة القبض على(شاكر إبراهيم حليوة)- أحد البعثيين الذي كان من المزمع اشتراكه بالعملية- فأعترف على المنفذين وتمكنت سلطات الأمن بعد حملة واسعة النطاق على تنظيمات حزب البعث من ضبط سجلات ووثائق مهمة للحزب مما مهد الطريق لقيام الشرطة باعتقالات واسعة شملت معظم أعضاء القيادة البعثية[٢٥]. وشاعت بين الناس أخبار عن ضلوع المخابرات المركزية الأمريكية وكذلك المخابرات البريطانية في محاولة الاغتيال[٢٦]. لكن المؤلف لم يجد وثائق تؤيد اشتراك جهات استخباراتية خارجية في محاولة الاغتيال.

---

(٢٥). جاسم كاظم العزاوي،المصدر السابق، ص٢٤٢.

(٢٦). Edith & E .F .Penrose, Iraq: International Relations and National Development,(Ernest Benn),(London, ١٩٧٨),p.٢٧.